تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الخاص وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2021

طارق سليمان مسعود بغني
قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الزيتونة

تاريخ الاستلام 2024/08/01 bagni7063@gmail.com

ملخص الدراسة.

تناولت الدراسة العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2021، حيث هدفت الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وكلا من متغير التضخم والواردات الاستهلاكية والنمو الاقتصادي والايرادات الضريبية في الاقتصاد الليبي ، وتحديد تكامل واتجاه هذه العلاقة باستخدام المنهج القياسي من خلال منهجية التكامل المشترك لجوهانسون والعلاقة السببية لجرانجر ، وقد خلصت الدراسة الي وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين متغيرات الدراسة وتنتفي هذه العلاقة في الاجل القصير ، وقد اوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الانفاق الاستهلاكي الخاص باعتباره من اهم عوامل الطلب الكلي التي تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص العمل ، وهذا لا يتأتى الا من خلال دعم القطاع الخاص لزيادة الإنتاج المحلي لإعطاء مرونة اعلي للجهاز الإنتاجي لمواجهة أي زيادة في الطلب الكلي والمساهمة في التقليل من الواردات الاستهلاكية.

الكلمات الرئيسية: الانفاق الاستهلاكي الخاص، الواردات الاستهلاكية، التضخم، الانفاق الاستهلاكي العام

1- مقدمة

ان أهمية الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تتزايد في اقتصاديات الدول النامية وخاصة الدول النفطية منها في الوقت الذي تأثرت فيه سلبا محركات النمو المحلي مع تراجع أهمية النفط في هذه الدول والذي انعكس علي الحد من توسع الانفاق الحكومي وزادت الأهمية لصالح الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص علي الانفاق الحكومي لدوره في التأثير علي عديد المتغيرات الاقتصادية خصوصا مع تطور القطاع

الخاص في هذه الدول ، فتزايدت أهمية مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في النمو الاقتصادي ، وتعاظمت في الاتجاه الإيجابي المعزز للنمو الاقتصادي ، وفي التأثير علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالواردات والبطالة والتضخم والايرادات الضريبية والادخار والاستثمار، ولا تقتصر أهمية الانفاق الاستهلاكي في كونه احد عناصر الطلب الكلي بل هو ايضا المرآة التي تعكس ثقة المستهلكين بمستقبل الاقتصاد ، لذا يولي الاقتصاديون والمستثمرون حول العالم لمؤشرات الانفاق الاستهلاكي اهتماما كبيرا، ويستخدمونها في بناء تنبؤاتهم وقراراتهم الاقتصادية والاستثمارية على اختلافها.

2 – مشكلة الدراسة.

يؤدي الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص دورا بارزا في اقتصاديات الدول خاصة تلك الدول التي تعتمد علي انتاجية القطاع الخاص كونه يعد محركا رئيسا لمعدلات النمو الاقتصادي والتوظيف ومعدلات الأسعار وايرادات الضرائب والواردات وحجم الادخار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، ويأتي الاهتمام بالإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الوطني كونه مؤشرا مهما لتعزيز النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخل للأفراد ، وانعكاس لنمو القطاع الخاص الذي له الدور الأبرز في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي علي السلع الاستهلاكية ، وللبحث في أهمية دور الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في الاقتصاد الليبي علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فان التساؤل الذي يطرح في هذا الاطار هو (ما مدي أهمية الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي وعلاقته تحديدا بمتغيرات النمو الاقتصادي والتضخم والواردات الاستهلاكية والايرادات الضريبية.؟

وللإجابة على هذا التساؤل فان الامر يتطلب الإجابة على عدد من الأسئلة على النحو التالي:

- ما أهمية الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي.؟
- ماهي اهم أسباب النمو المتزايد في الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي.؟
- هل توافق التطور في الانفاق الاستهلاكي الخاص مع متغيرات الدراسة؟
- هل العلاقة متبادلة بين الانفاق الاستهلاكي الخاص ومتغيرات النمو الاقتصادي والتضخم والواردات الاستهلاكية والايرادات الضريبية؟
- هل يمكن ان يكون للأنفاق الاستهلاكي الخاص مستقبلا دورا هاما في النمو الاقتصادي مع تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي؟

3 – فرضية الدراسة:

- توجد علاقة متبادلة بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والنمو الاقتصادي والواردات الاستهلاكية والتضخم والايرادات الضريبية في الاجل الطويل وتنتفي هذه العلاقة في الاجل القصير

4– أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على جانب الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في الاقتصاد الليبي والذي لم يحظى بالاهتمام الكبير في ظل الاعتماد علي النفط كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي، خاصة بعد ان شهد الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص نمو متواصلا في العقدين الاخيرين ، لذا تأتي الدراسة في إطار البحث في أسباب هذا النمو المتزايد واثاره الإيجابية والسلبية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل خصوصية الاقتصاد الليبي في اعتماده علي الصادرات النفطية في تمويل ايراداته وعلي الواردات في توفير جانب كبير من الاستهلاك المحلي .

5– أهداف الدراسة :

- التعرف على أهمية الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في الاقتصاد الليبي وتطوره.
- تحديد أسباب النمو المتزايد في الانفاق الاستهلاكي الخاص
- توضيح للعلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الخاص واهم المتغيرات الاقتصادية
- توضيح لدور الانفاق الاستهلاكي الخاص مستقبلا في ظل تداعيات الوضع الراهن للاقتصاد الليبي

6 – منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي القياسي في توضيح العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال منهجية التكامل المشترك في الاجل الطويل والعلاقة السببية لجرانجر في الاجل القصير.

7 – حدود الدراسة:

- الحد المكاني: الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي
- الحد الزمني: تناولت الدراسة الفترة الزمنية 2000–2021

8 – الدراسات السابقة

1– **دراسة (سليمان، وافي سلام 2023) دراسة بعنوان:** قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الاستهلاكي للأسر ومعدل التضخم في العراق للفترة 1990–2021. هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة السببية طويلة الأجل بين الاتفاق الاستهلاكي للأسر ومعدل التضخم في العراق مع افتراض وجود علاقة غير منضبطة بينهما في المدى البعيد من خلال الاعتماد على اختبار Wald المعدل وخلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل معدل التضخم ومعدل الانفاق الاستهلاكي للأسر في العراق.

2– **دراسة (خوج هيثم، بليلة باسل،2022) دراسة بعنوان:** أثر إنفاق الاستهلاكي العائلي على نمو الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية للفترة 1980–2020 . هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية وبيان أثرها على الناتج المحلي السعودي حبت تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من عام 1980–2020 وذلك لتقدير دالة الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية. وتم استخدام اختبار كرانجر للسببية لإيجاد العالقة بين الناتج المحلي والانفاق الاستهلاكي العائلي، وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة سببية من اتجاه واحد من الانفاق الاستهلاكي العائلي الى الناتج المحلي.

3– دراسة (البسيوني ،علاء،2022) دراسة بعنوان : الانحراف في السلوك الاستهلاكي وأثره على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر. تناولت الدراسة تحليل السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري ومدى الانحراف فيه عن مستوى الاستهلاك الرشيد، وأثر ذلك على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد توصل الدراسة إلى أنه يوجد تغير ملحوظ في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري نحو زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وباختبار العلاقة بين معدل التضخم في مصر كمتغير تابع ومعدلات التغير في الاستهلاك النهائي الخاص تبين وجود علاقة ارتباط ذات تأثير طردي ومعنوي ، واوصت الدراسة بتبني سياسات اقتصادية تعمل على ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع في إطار السلوك الرشيد.

4– دراسة (عنانة يونس، قروف محمد كريم 2021) دراسة بعنوان: تقدير علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2018/1990) . تكمن أهمية الدراسة في كون الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس للعديد من المتغيرات أهمها الناتج المحلي

والتضخم والتوظيف والايرادات غير النفطية، وقد أوضحت النتائج المستخلصة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص وبين الناتج المحلي الحقيقي الخاص، ومستويات التضخم والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي للسنة السابقة، وعلاقة سالبة غير معنوية إحصائية بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومعدلات التوظيف، والإيرادات الحكومية غير النفطية، وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على السلوك الاستهلاكي مع توجيهه، وزيادة مساهمته في التنمية.

5- دراسة (موسي، محمد سالم، المقري عامر،2009) دراسة بعنوان: تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي باستخدام فرضيتي الدخل المطلق والدخل النسبي هدف الدراسة إلى تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي باستخدام فرضيتي الدخل المطلق والدخل النسبي، ومنها يتم اشتقاق قيمة الميل الحدي للاستهلاك (MPC) في المدى القصير والمدى الطويل وأوضحت النتائج أن الميل الحدي للاستهلاك(MPC) يساوي 0.23 في المدى القصير و0.29 في المدى الطويل باستخدام فرضية الدخل المطلق، ويساوي 0.54 في المدى الطويل باستخدام فرضية الدخل النسبي.

9- الانفاق الاستهلاكي الخاص في النظرية الاقتصادية

وفقا للنظرية الكينزية يمثل الطلب الكلي (AD) إجمالي الإنفاق على مستوى الاقتصاد على السلع والخدمات المحلية وهو في الواقع ما يسميه الاقتصاديون إجمالي الإنفاق المخطط. ويتكون الطلب الكلي من مجموع أربعة مكونات تسمي محددات الطلب الكلي وهي الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، والإنفاق على صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات) ، وركز الفكر الكينزي على دراسة العوامل المؤثرة على محددات الطلب الكلي للتحكم في مستوي الطلب الكلي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ، وقد ركزت النظرية الكينزية علي الدخل المتاح باعتباره اهم العوامل المؤثرة علي الانفاق الاستهلاكي الخاص الذي يمثل إنفاق الأسر والأفراد على السلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات الاستهلاكية، اما ما يتعلق بألية تأثير الانفاق الاستهلاكي الخاص علي النمو الاقتصادي فتحدث من خلال التأثير علي زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص من خلال محدداته والذي ينعكس علي زيادة الطلب الكلي علي السلع والخدمات وهو ما يحفز علي زيادة الإنتاج من قبل رجال الاعمال لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي علي السلع والخدمات والذي ينعكس في النهاية علي زيادة الإنتاج والتي تخلق فرص عمل

جديدة ويمتد اثرها علي العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كزيادة الاستثمار والادخار نتيجة زيادة الدخول للأفراد والمؤسسات والتضخم الذي يصاحب هذه الزيادة.

10-الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وتطوره في الاقتصاد الليبي.

الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وفقا لنشرة الحسابات القومية للاقتصاد الليبي هو عبارة عما تنفقه الاسر المقيمة علي المعيشة متضمنة السلع والخدمات الاستهلاكية ويستثني منها ما ينفقونه علي شراء الأصول الثابتة علي هيئة مساكن او سلع تمنية (التخطيط، نشرة الحسابات القومية، 2022)

شهد الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث سجل الانفاق الاستهلاكي الخاص عام 2000 ما قيمته 8962 مليون دينار ليصل في عام 2010 الي ما قيمته 27000 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 201% ليرتفع حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص عام2021 ليصل الي مستوي 43927 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 63% مقارنة بسنة 2010، تعكس هذه الأرقام الارتفاع المتزايد في حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ويوضح الشكل البياني رقم (1) تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة 2000-2021 حيث يظهر الشكل البياني الارتفاع الواضح والمتواصل لحجم الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص اذا ما استثنينا عام 2011 والذي انخفض فيه حجم الانفاق الاستهلاكي الي 20384 مليون

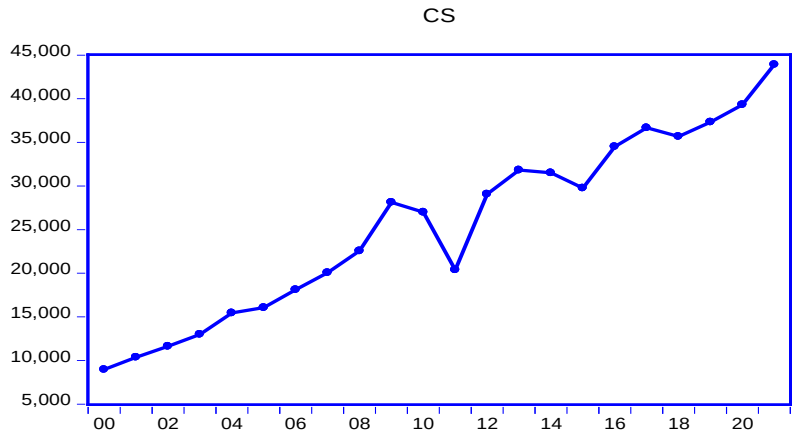

شكل رقم (1)

تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص للفترة 2000-2021

دينار نتيجة لأحداث عام 2011 بعد ان سجل الانفاق الاستهلاكي الخاص في عام 2010 ما قيمته 27 مليار دينار ، وبشكل عام يمكن ارجاع أسباب هدا الارتفاع المتزايد في حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الي مجموعة من العوامل او المحددات التي تعكس أسباب هدا الارتفاع المتزايد في حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص والتي يتم ذكرها اختصارا فقط لتوضيح تطور اهم محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي كما هي موضحة بالجدول رقم (1) باعتبار ان دراسة محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص يتطلب تفصيلا خاصا ودراسة تحليلية خاصة لهذا الجانب المهم في إطار تقدير دالة الاستهلاك الخاص للاقتصاد الليبي ومن اهم هذه العوامل ما يلي:-

- ✓ ارتفاع مستوي متوسط نصيب الفرد من الدخل من 13838 دينارا عام 2006 الي 15981 دينارا عام 2015 ليصل الي 27316 عام 2021 ويعكس ارتفاع نصيب الفرد من الدخل عاملا مهما لزيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص بغض النظر على ارتفاع معدلات التضخم.
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي حيث يوضح الجدول ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2008) من 97.2 عام 2006 الي 275 عام 2021 وهو ما انعكس على ارتفاع الانفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الجارية لمواجهة الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية.
- ✓ زيادة عدد السكان يساهم بشكل طبيعي في زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص حيث زاد عدد السكان في ليبيا من 6.1 مليون نسمة عام 2006 الي 6.9 مليون نسمة تقريبا عام 2021
- ✓ تطور النمط الاستهلاكي للمجتمع الليبي خصوصا مع ارتفاع مستوي الدخل وفي ظل ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الليبي وهو ما يعكسه ارتفاع اجمالي الواردات والصادرات حيث ارتفعت الواردات من 20 مليار عام 2006 الي 76 مليار عام 2021، كما ارتفعت الصادرات من 56 مليار دينار عام 2006 الي 145 مليار دينار عام 2021
- ✓ ارتفاع حجم الواردات الاستهلاكية خصوصا التنوع الكبير في استيراد السلع الاستهلاكية بكل أنواعها وشبه انعدام للقيود على استيراد السلع الاستهلاكية حيث بلغت قيمة الواردات الاستهلاكية عام 2006 حوالي 4268 مليون دينار لترتفع الي 6936 مليون دينار عام 2010 لتصل الي 18112 مليون دينار وهو ما ساهم بشكل اخر في ارتفاع حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص .

- ✓ ارتفاع حجم القوي العاملة في الاقتصاد الليبي خصوصا ان النسبة الأعلى من القوي العاملة تشتغل ضمن القطاع العام ، حيث وصل عددها الي 2.3 مليون عامل عام 2022 وهو ما يعكسه ارتفاع حجم تعويضات العاملين من 8.7 مليار دينار عام 2006 الي 16.4 مليار دينار عام 2010 و47 مليار عام 2022 (المركزي، النشرة الاقتصادية، 2024) وهو ما ساهم في زيادة دخول الافراد والذي انعكس علي ارتفاع حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص.

جدول رقم (1)

تطور بعض محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص

السنة	عدد السكان	الصادرات	اجمالي الواردات	الواردات الاستهلاكية	نصيب الفرد من الناتج	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2008=100	تعويضات العاملين
2006	6120	56709	20444	4268	13938	97.2	8766
2010	6650	63284	30371	6936	15981	104.2	16423
2021	6875	145892	76747	18112	27613	275.5	39082

المصدر : 1- وزارة التخطيط ، نشرة الحسابات القومية 2006-2019

2- وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تقارير متنوعة

11- علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية

11-1 الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والنمو الاقتصادي

تزايدت أهمية مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في النمو الاقتصادي في عديد الدول النامية كونه احد عناصر الطلب الكلي التي تسهم في تفعيل زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات من خلال زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وتتبلور الية النمو من خلال الانفاق الاستهلاكي الخاص في الانفاق علي السلع والخدمات الاستهلاكية ومع ارتفاع وثيرة هدا الانفاق يساهم ذلك في زيادة حجم الإنتاج لمواجهة الزيادة في مستويات الطلب الكلي للسلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما ينعكس في النهاية علي زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة مستويات الدخل للإفراد ، وليتحقق ذلك فان هذا يتطلب وجود قطاعات إنتاجية مرنة تواكب زيادة الطلب الكلي علي السلع والخدمات وهو ما يفتقر اليه الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بنسبة كبيرة في استهلاكه علي الواردات الاستهلاكية وهو ما يقلل فرص النمو عن طريق الانفاق الاستهلاكي الخاص خصوصا في ظل ضعف إنتاجية القطاع الخاص.

يوضح الجدول رقم (2) نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والعام من حجم الطلب الطلب الكلي للاقتصاد الليبي والذي يتضمن بدوره بالإضافة الي عناصر حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والانفاق الاستهلاكي النهائي العام كلا من الانفاق الاستثماري الخاص والعام وصافي المعاملات الخارجية ، ومن خلال الجدول نلاحظ ان حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة 2000-2010 كانت نسبته 37% من حجم الطلب الكلي في حين سجل الانفاق الاستهلاكي العام ما نسبته 14% من حجم الطلب الكلي ، والملاحظ انخفاض الانفاق الاستهلاكي العام لصالح الانفاق الاستهلاكي الخاص ويرجع هذا الانخفاض الي ان هذه الفترة وتحديدا الفترة 2000-2005 شهدت في جانب كبير منها سياسة مالية انكماشية انعكست علي انخفاض الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة في حين شهدت الفترة 2006-2010 سياسية مالية توسعية ولكن غلب علي طابعها الانفاق الاستثماري العام ، بالمقابل فان الانفاق الاستهلاكي الخاص شهد استقرارا ملحوظا خلال هذه الفترة 2000-2010 في معظم السنوات قد يرجع ذلك الي مساهمة القطاع الخاص وحجم الاستثمارات الأجنبية التي تزايدت بشكل كبير في هذه الفترة الي خلق فرص العمل وزيادة مستوي

جدول رقم (2)

تطور متوسط نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام خلال الفترة 2000-2021

	نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من الطلب الكلي	نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي العام من الطلب الكلي
2010-2000	0.37	0.14
2021-2011	0.32	0.40
2021-2000	0.35	0.27

المصدر: من اعداد الباحث بناء علي بيانات الجدول رقم (4)

الدخل فيها مقارنة بالقطاع العام ، اما الفترة 2011 -2021 والتي شهدت في جانب كبير منها انفاقا عاما متزايدا في سنوات 2012-2014 مع ارتفاع لمعدلات التضخم فقد انعكست اثارها علي انخفاض نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الخاص لصالح نسبة الانفاق الاستهلاكي العام واجمالا فان فترة الدراسة 2000-2021 بلغ فيها متوسط الانفاق الاستهلاكي الخاص ما نسبته 35% من الطلب الكلي ، في

حين بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام في المتوسط 27% من الطلب الكلي وهو ما يعكس أهمية الانفاق الاستهلاكي الخاص مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي العام .

يوضح الشكل رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي الخاص ويعكس التمثيل البياني عدم توافق في مسار تطور المتغيرين لفترة الدراسة حيث ان الناتج المحلي الإجمالي اكتر تعرضا للصدمات والتغيرات الناجمة عن ارتباطه بأسعار وإنتاج النفط المتقلبة خلال فترة الدراسة، في حين ان الانفاق الاستهلاكي أكثر استقرارا في مسار تطوره خلال فترة الدراسة وهو ما يعكسه مقياس الانحراف المعياري كمقياس لدرجة الاستقرار او التشتت حيث ان درجة تشتت الناتج المحلي 37 ودرجة تشتت الاتفاق الاستهلاكي الخاص 10 وهي اكتر استقرارا.

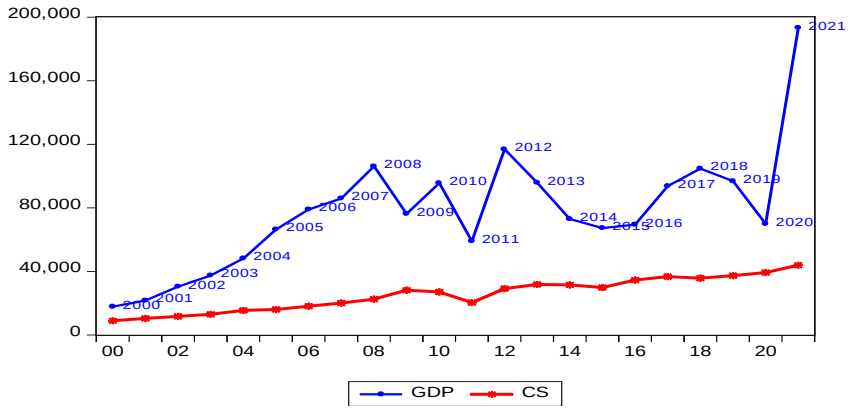

شكل رقم (2)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي الخاص لقترة الدراسة

2-11 الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والتضخم

تنعكس معدلات التضخم علي انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من قبل الاسر لمواكبة الارتفاع في الأسعار للمحافظة علي المستوي المعيشي، ولقد شهد الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تبيانا واضحا في معدلات التضخم خصوصا بين فترتين زمنيتين شهدت فيه الفترة الاولي استقرارا في معدلات التضخم الي حدا ما وهي الفترة 2000-2013 ، حيث بلغ متوسط التضخم خلال هذه الفترة 4% سنويا ومعدل النمو في الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 11% ، في

حين شهدت الفترة 2014 –2021 ارتفاعا في معدلات التضخم حيث بلغ متوسط التضخم 11% سنويا ومعدل النمو للأنفاق الاستهلاكي الخاص 8% سنويا خلال هذه الفترة ، وينعكس ارتفاع معدلات التضخم علي الفئات من المجتمع ذات الدخل المحدود فلا تتمكن من مواكبة الارتفاع في الأسعار فينخفض أنفاقها الاستهلاكي في حين الفئات المتوسطة والعالية الدخل لا يقل إنفاقها الاستهلاكي بل يزداد مع ارتفاع الأسعار للمحافظة علي المستوي المعيشي لها، ولكن قد ينعكس هذا الأثر علي انخفاض مستويات الادخار والاستثمار لهذه الفئات .

3-11 الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والواردات الاستهلاكية

يتصف الاقتصاد الليبي بعدم قدرة القطاعات الاقتصادية غير النفطية على التطور بمعدلات توازى نمو الطلب المحلى وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة ما بين 4-7% للقطاعين وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بأهمية هذه القطاعات في توفير السلع الاستهلاكية في اقتصادات الدول، الأمر الذي يترتب عليه دائماً اختلال بين العرض والطلب مما يؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستيراد ومن ثم توجيه جزء كبير من عائدات النفط لتغطية قيمة الواردات السلعية والخدمية (بوحبيل، 2006) وتعتبر ليبيا من البلدان المستهلكة والتي تعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات لتغطية الطلب المحلى فيها ، وقد صاحب نمو العائدات النفطية نموا في الواردات ، حيث أن نمو العوائد ينعكس مباشرة على نمو قيمة المخصص للواردات. حيث يعتمد السوق علي نسبة تتجاوز 85% في تلبية احتياجات كافة القطاعات والافراد من السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية.

تغطى الواردات الاستهلاكية جزءا هاما من الطلب الكلى وتحديدا الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام في الاقتصاد الليبي، ففي ظل ضعف القاعدة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الليبي من خلال ضعف مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي كما ذكر سابقا، و رغم الخطط التنموية التي تم تنفيذها خلال الخمسة العقود الماضية لتنويع القاعدة الإنتاجية وإحلال الصناعات المحلية البديلة لتساهم في تغطية الطلب الكلى والتقليل من حجم الواردات الكلية التي تستنزف عوائد التصدير، إلا أن الواقع يؤكد فشل تلك البرامج والخطط التنموية ، فبدل أن تقل أهمية الواردات الاستهلاكية زادت أهميتها نسبة إلى الواردات و الناتج المحلى الإجمالي والانفاق الاستهلاكي ، حيث يوضح الجدول رقم (3) نسبة الواردات الاستهلاكية من اجمالي

الواردات حيث بلغت هذه النسبة في المتوسط خلال فترة الدراسة 24.5% سنويا ، بلغ اعلاها في عام 2000 بنسبة 32% واذناها تحققت في عام 2006 بنسبة 20.8% بالمقابل غطت الواردات الاستهلاكية ما نسبته 22.5% خلال فترة الدراسة سجلت اكبر نسبة مساهمة في عام 2021 بنسبة 41% واذناها تحقق في عام 2000 بنسبة 9% ، كما يوضح الشكل البياني رقم (3) تطور الواردات الاستهلاكية والانفاق الاستهلاكي الخاص ويتضح من خلال الرسم تماثل في حركة المتغيرين في الفترة الزمنية 2000-2010 وهي الفترة التي شهدت استقرارا في الاقتصاد المحلي ، في حين ان الفترة 2011 2021 يلاحظ من خلال الرسم ان هناك تباين في مسار تطور المتغيرين خاصة الواردات الاستهلاكية حيث شهدت انخفاضا وبعدها استقرارا تم ارتفاعا وهو ما شهده عام 2021 نتيجة للتغير سعر صرف الدينار فزادت قيمة الواردات الاستهلاكية بشكل مرتفع لتصل الي 18 مليار.

جدول رقم (3)

تطور نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص والواردات الاستهلاكية

	نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص الي الواردات الاستهلاكية	نسبة الواردات الاستهلاكية الي اجمالي الواردات
2010-2000	%23	%25
2021-2011	%22	%24
2021-2000	%22.5	%24.5

المصدر: من اعداد الباحث بناء علي بيانات الجدول رقم (4)

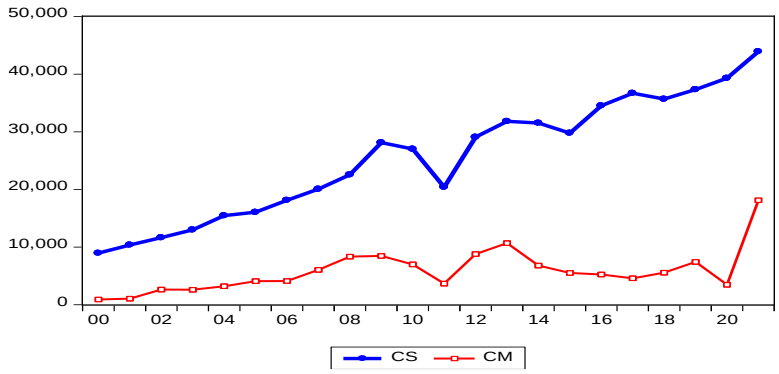

شكل رقم (3)

تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص والواردات الاستهلاكية خلال فترة الدراسة

4-11 الانفاق الاستهلاكي الخاص وايرادات الضرائب

نظريا فإن زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص هو نتيجة لزيادة الدخل المتاح للأفراد، كما ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص ينعكس علي زيادة الطلب الكلي وهو ما يرفع وثيرة الإنتاج وبالتالي ينعكس على ارتفاع دخول رجال الاعمال وخلق فرص جديدة للأفراد ونتيجة لزيادة الدخول فمن المفترض زيادة حجم الضرائب على مستوي دخول الافراد والمؤسسات الإنتاجية وهذا يتحقق في ظل اقتصاد يحظى فيه القطاع الخاص بأولوية وهو ما يتنافى مع واقع الاقتصاد الليبي حيث سيطرة القطاع العام علي النشاط الاقتصادي واضحة وحجم القوي العاملة تتركز في القطاع العام ، حيث يوجد حوالي 85% من القوي العاملة في القطاع العام الذي تضعف فيه الإنتاجية وتتزايد فيه البطالة المقنعة حيث يحوي القطاع العام حوالي 2.3 مليون عامل من مجتمع عدد سكانه حوالي 7 مليون نسمة أي ما نسيته 33% من عدد السكان يشتغلون في القطاع العام ، لذلك فان إيرادات الضرائب ليست ذات أهمية في الاقتصاد الليبي اذ لا تشكل الا ما نسبته ما بين 4-8% سنويا من اجمالي الإيرادات في حين تشكل الإيرادات النفطية ما نسبته ما بين 75-85% سنويا من اجمالي الإيرادات (المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة) ويوضح الشكل البياني رقم (4) تطور الإيرادات الضريبية والانفاق الاستهلاكي الخاص، حيث يتضح من خلال الرسم شبه ثبات في حجم الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة بالمقابل يوضح الرسم التطور لحجم الانفاق الاستهلاكي

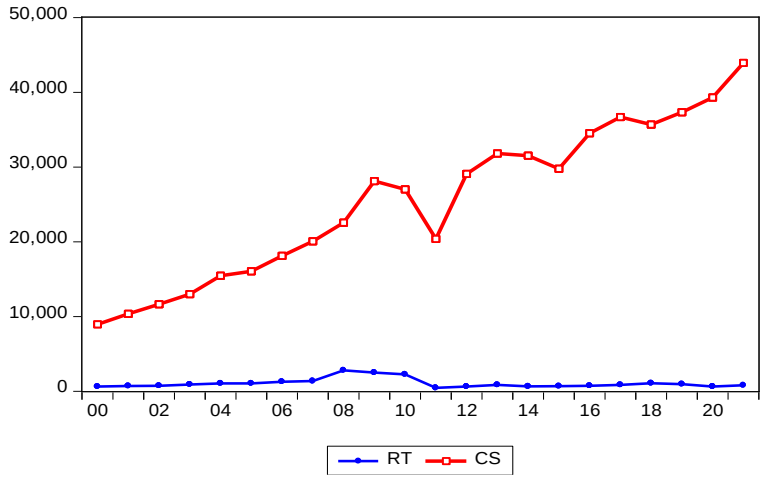

شكل رقم (3)

تطور الإيرادات الضريبية والانفاق الاستهلاكي الخاص

الخاص من خلال التزايد التصاعدي المتواصل في حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص.

12- قياس العلاقة السببية بين الانفاق الاستهلاكي الخاص وبعض المتغيرات الاقتصادية.

يهدف هذا الجانب إلى اختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغير الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وبعض متغيرات الاقتصاد الكلى الليبي (النمو الاقتصادي ،التضخم ، الواردات الاستهلاكية ،الإيرادات الضريبية) والتأكيد على وجود أو عدم وجود العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وهذه المتغيرات في إطار تحديد أهمية الانفاق الاستهلاكي الخاص لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، واستخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك لتبيان وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، واختبار جرا نجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة بين متغير الانفاق الاستهلاكي الخاص والمتغيرات الأخرى ، كونها هل هي علاقة تبادلية أو أحادية (من جانب واحد)، أو عدم وجود علاقة ؟ ، وذلك وفق الخطوات التالية

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليب بيرون (pp) .
2. اختبار التكامل المشترك لجوهانسون .
3. تحديد فترة التأخير (الإبطاء) المثلى لإجراء اختبار السببية.
4. اختبار جرا نجر للسببية .

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات للفترة 2000-2021 وبالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية كما هي موضحة بالجدول رقم (4) .تم اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين متغير الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص و المتغيرات المذكورة من خلال تقدير الزوج التالي من الانحدارات لمتغير الانفاق الاستهلاكي الخاص (CS) مع كل من المتغيرات الأخرى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك (P) ، الواردات الاستهلاكية (CM)، إيرادات الضرائب(RT) وذلك وفق الاتى:-

$$Yt=a+B1Xt-j+B2Yt-j+Uit \quad \text{_____1}$$

$$Xt=a+B1Yt-j+B2Xt-j+Uit \quad \text{_____2}$$

حيث أن كل متغير من متغيرات العلاقة السببية يأخذ دور المتغير التابع والمستقل مع متغير الانفاق الاستهلاكي الخاص مع تحديد فترات الإبطاء المثلى التي يأخذها كل متغير.

جدول رقم (4)

السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي للفترة 2000-2021

السنة	الانفاق الاستهلاكي	الواردات الاستهلاكية	الناتج المحلي	الرقم القياسي للأسعار	الإيرادات الضريبية
2000	8962	892.5	17775.7	98.2	637
2001	10366	1036.2	21618.7	97.4	707
2002	11639	2613.49	30389.8	99.5	715
2003	12991	2589.8	37423.4	97.5	890
2004	15457	3193.55	48159	95.2	1038
2005	16055	4069.85	66342.9	97.1	1044
2006	18113	4088.8	78938	97.2	1259
2007	20067	6040.56	85901	93.5	1376
2008	22557	8343.54	106096	100	2791
2009	28126	8458	76226	101.9	2505
2010	27000	6985.33	95492	104.2	2248
2011	20384	3664.5	58967	122.4	461
2012	29071	8788.32	116755	130.3	618
2013	31822	10682.4	95823	134.2	851
2014	31520	6789.3	73000	137.1	661
2015	29763	5506.8	67289	150.8	671
2016	34514	5229	69396	189.7	717
2017	36675	4572	93605	238.8	845
2018	35675	5565.34	104674	270.2	1064
2019	37326	7433.3	96835	264.3	946
2020	39309	3458.48	69932	268.2	633
2021	43927	18112.29	193295	275.5	799

المصدر : 1- وزارة التخطيط، نشرة الحسابات القومية

2-مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

3-وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تقارير مختلفة

12-1 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية.

لاختبار استقرار متغيرات النموذج لتجنب نتائج الانحدار الزائف بين المتغيرات تمّ استخدام اختبار فيليب بيرون (PP) لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (5) حيث أظهرت النتائج أن كل المتغيرات استقرت عند الفرق الأول حيث كان مستوى

الاحـــتمالية (prob) أقل من 5% لكـل المتغيرات عند الـــفرق الأول وهو ما يعنى استقرار الســـلاسل الزمنية وهو ما يسمح باستخدام منهجية التكامل المشترك لتكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة.

جدول رقم (5)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات العلاقة السببية

المتغيرات	Level المستوى			1st Difference الفرق الاول		
	PP	(prob)).	النتيجة	PP	(prob))	النتيجة
CS	2.966892-	0.0546	غير مستقرة	6.388666-	0.0000	I(1) مستقرة
GDP	2.014353-	0.2788	غير مستقرة	5.338808-	0.0004	I(1) مستقرة
RT	2.278820-	0.1872	غير مستقرة	4.530250-	0.0021	I(1) مستقرة
CM	2.299548-	0.1811	غير مستقرة	5.097323-	0.0006	I(1) مستقرة
P	2.396812-	0.3703	غير مستقرة	4.498663-	0.0100	I(1)مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناء على بيانات الجدول رقم (4)

12-2 اختبار التكامل المشترك.*(العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل)*

تســتخدم منهجية التكامل المشــترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل ويعرف بأنه التعبير الإحصائي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل ،وتوجد عدة اختبارات للتكامل المشترك بين المتغيرات ولكن من أهمها في حالة تعدد المتغيرات هو اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسون، وتشــير نتائج اختبار جوهانســون الواردة في الجدول رقم **(6)** أن قيم (λ_{trace}) الإحصــائية اكبر من القيم الحرجة عند مســـتوى معنوية 5% ، بذلك تُقبل الفرضـــية العدمية H_0،وهو ما يعنى وجود علاقة لتكامل متزامن بين المتغيرات ، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو (*r=1*)عند مســـتوى معنوية5% ،اى توجد بين جميع المتغيرات علاقات توازنية طويلة الأجل ، أي بمعنى أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضــها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر ســلوكا متشــابها وبالتالي يمكن التأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل .

12-3 اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني .

لإجراء اختبار العلاقة السببية يتطلب ذلك تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني (t-1) للمتغيرات ، ويتم تحديد ذلك من خلال اللجوء لمعياري Akaike Information Criterion (AIC) Schwartz Criterion (SC)، واختيار الفترة التي يأخذ فيها المعيارين أقل قيمة ، وقد أظهرت النتائج أن العدد

جدول رقم (6)

نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 07/29/24 Time: 18:02				
Sample (adjusted): 2002 2021				
Included observations: 20 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: CM P GDP TR CPS				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.951662	106.5361	69.81889	0.0000
At most 1	0.685779	45.94552	47.85613	0.0748
At most 2	0.557562	22.79232	29.79707	0.2564
At most 3	0.252714	6.483233	15.49471	0.6384
At most 4	0.032321	0.657094	3.841466	0.4176
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر :- من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على بيانات الجدول رقم(4)

جدول (7)

تحديد فترات الابطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0.150392	NA	1.76e-05	0.405222	0.604051	0.438872
1	60.67904	89.20011	1.71e-07	-4.282004	-3.287858	-4.113755
2	90.36199	31.24521*	5.34e-08*	-5.722315	-3.932851*	-5.419466*
3	107.6349	10.90923	1.14e-07	-5.856310*	-3.271529	-5.418862

المصدر :- من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على بيانات الجدول رقم (4).

الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو (2) فترات زمنية. ، كما هو موضـح بالجدول التالي رقم (7) حيث أن هذا الشـرط يتحقق عند الفترة الثانية والتي تأخذ فيها قيم كلا من المعيارين : (AIC) و(SC) أقل القيم والتي تتحدد عندها فترة الإبطاء وهى الفترة الثانية .

4-12 اختبار السببية (Causality Test)

يســـتخدم اختبار جرانجر للســـببية في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات ما إدا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد أم باتجاهين أم لا توجد علاقة في الأساس من خلال استخدام انحدار المتغيرين على بعض (جوجارت، 2015) كما هو موضـح بالمعادلة رقم (1و2 التي تم دكرها سـابقا) ، وتُظهر نتائج العلاقة

السببية في الاجل القصير كما هي موضحة بالجدول رقم (8) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغير الانفاق الاستهلاكي الخاص والمتغيرات الأخرى ، حيث أن كل القيم الاحتمالية أكبر من (0.05) وهو ما يعنى أن القيم المحسوبة لـ F أصغر من القيم الجدولية لـ F ، وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة من متغير الانفاق الاستهلاكي الخاص والمتغيرات الأخرى في الاجل القصير.

5-12 التحليل الاقتصادي للعلاقة السببية بين الانفاق الاستهلاكي الخاص وبعض المتغيرات الاقتصادية.

1-5-12 العلاقة السببية بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والناتج المحلي الاجمالي .

تشير نتائج العلاقة السببية إلى عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين في الاجل القصير حيث أن قيمة الاحتمال (**Prob**) في الاتجاهين هي أكبر من (0.05) وهو ما يعنى عدم قبول فرضية وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين وكل منهما يسبب في الأخر، ويفسر هذا علي اعتبار ان التغير في الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في نموه علي إنتاجية القطاع النفطي ويتحكم القطاع النفطي في معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج النفطي او انخفاضه ، وفي ظل ضعف نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي فان زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص لن

تنعكس علي زيادة الإنتاج بقدر ما تنعكس علي زيادة الواردات في ظل انخفاض مرونة القطاعات الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الخاص كعنصر من عناصر الطلب الكلي في الاجل القصير .

2-5-12 العلاقة السببية بين الانفاق الاستهلاكي الخاص ومعدلات التضخم.

تشير نتائج العلاقة السببية إلى عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين في الاجل القصير، حيث أن القيمة الاحتمالية (**Prob**) في الحالتين أكبر من (0.05) وهو ما يعنى قبول فرضية عدم وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين وأن كلا منهما يسبب الأخر، ويمكن تفسير عدم وجود العلاقة التبادلية او من اتجاه واحد في الاجل القصير بين المتغيرين الي ان سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة في دعم السلع الاستهلاكية قللت من التأثير علي حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص خاصة خلال الفترة 2000-2013 والتي انعكست اثارها علي كامل الفترة الزمنية للدراسة فقللت من اثر التغيرات في معدلات التضخم علي الانفاق الاستهلاكي في الاجل القصير ويظهر هذا الأثر في الاجل الطويل ، وقد يتطابق مع هذا التفسير الاختلاف في معدلات النمو حيث بلغ متوسط التضخم خلال الفترة 2000-2013 4% سنويا

ومعدل النمو في الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 11% ، في حين شهدت الفترة 2014 -2021 ارتفاعا في معدلات التضخم حيث بلغ متوسط التضخم 11% سنويا ومعدل النمو للأنفاق الاستهلاكي الخاص 8% سنويا خلال هذه الفترة.

12-5-3 العلاقة السببية بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والايرادات الضريبية.

تشير نتائج العلاقة السببية إلى عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين في الاجل القصير ، حيث أن القيمة الاحتمالية (Prob) في الحالتين أكبر من(0.05) وهو ما يعنى قبول فرضية عدم وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين وأن كلا منهما يسبب الأخر، ويمكن تفسير ذلك كون الاقتصاد الليبي اقتصاد يعتمد علي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بدرجة عالية ، ويقل فيه أهمية القطاع الخاص ومن المؤشرات المتعارف عليها دوليا في ارتفاع وثيرة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص هو ارتفاع مستوي الضرائب وهو ما لم يتحقق في الاقتصاد الليبي الذي مازال يعتمد بدرجة عالية علي الإيرادات النفطية التي تشكل حوالي 85% من اجمالي الإيرادات في تتوزع النسبة المتبقية بين الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية وضرائب اخري متنوعة لا تتجاوز 4%، لذلك فأن زيادة الانفاق الاستهلاكي او انخفاضه لن تؤثر علي حجم الإيرادات الضريبية خصوصا مع انخفاض ضريبة الدخل علي دخول الافراد والمؤسسات

12-5-5 العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والواردات الاستهلاكية

تشير نتائج العلاقة السببية إلى عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين او في اتجاه واحد حيث أن القيمة الاحتمالية (Prob) في الحالتين هي أكبر من (0.05) وهو ما يعنى قبول فرضية عدم وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين وأن كلا منهما يسبب الأخر يمكن تفسير ذلك في ان الأثر في الزيادة او الانخفاض في الانفاق الاستهلاكي الخاص لا يظهر أثره علي الواردات الاستهلاكية في الاجل القصير علي الرغم من كون الاستهلاك المحلي من السلع للأفراد والاسر يعتمد في بدرجة كبيرة علي الواردات الاستهلاكية ، وعدم وجود هذه العلاقة في الاجل القصير لا يلغيها بالكلية لكن يظل التأثير متبادل في الاجل الطويل كما أكد علي ذلك اختبار التكامل المشترك للعلاقة في المدي الطويل.

جدول رقم (8)

نتائج العلاقة السببية للمتغيرات النموذج القياسي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/29/24 Time: 23:03			
Sample: 2000 2021			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CPS does not Granger Cause CM	20	0.72711	0.4996
CM does not Granger Cause CPS		0.11426	0.8928
GDP does not Granger Cause CPS	20	0.28321	0.7573
CPS does not Granger Cause GDP		0.17523	0.8410
P does not Granger Cause CPS	20	0.91027	0.4235
CPS does not Granger Cause P		1.83730	0.1933
RT does not Granger Cause CPS	20	1.22063	0.3227
CPS does not Granger Cause RT		1.01651	0.3855

المصدر: من اعداد الباحث بناءا علي بيانات الجدول رقم 4

13- النتائج والتوصيات

13-1 النتائج

1. تطور الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بشكل واضح خلال فترة الدراسة والتي ترجع للعديد من العوامل منها ارتفاع متوسط دخل الافراد وزيادة عدد السكان وتغير النمط الاستهلاكي في المجتمع الليبي مع التنوع والزيادة في حجم الواردات الاستهلاكية وزيادة حجم القوي العاملة الي 2.3 مليون نسمة،
2. شكل الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ما نسبته 35% كمتوسط سنوي من الطلب الكي في الاقتصاد الليبي بالمقابل شكل الانفاق الاستهلاكي النهائي العام ما نسبته 27% من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد
3. شكلت الواردات الاستهلاكية ما نسبته 22.5% كمتوسط سنوي من الانفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة 2000-2021 في حين شكلت الواردات الاستهلاكية ما نسبته 24.5% كمتوسط سنوي من اجمالي الواردات
4. في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية ومع ضعف دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فان الإيرادات الضريبية فان التزايد في الانفاق الاستهلاكي الخاص لم ينعكس

علي الإيرادات الضريبية التي لم تتغير خلال فترة الدراسة حيث لم تبلغ المليار دينار في عدد تلاته عشرة سنة من فترة الدراسة.

5. خلصت الدراسة القياسية الي وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي بمعنى أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها وبالتالي يمكن التأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، في حين تنتفي هذه العلاقة في الاجل القصير وفقا لنتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.

13-2 التوصيات

1. ان تفعيل دور الانفاق الاستهلاكي الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي يتطلب تفعيل دور القطاع الخاص وخصوصا في القطاعات الإنتاجية لينعكس زيادة الطلب الكلي من خلال الانفاق الاستهلاكي الخاص علي زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل من قبل القطاع الخاص.
2. التقليل من الواردات الاستهلاكية وخصوصا السلع التي يمكن انتاجها في الاقتصاد المحلي ودعم الصناعات المحلية الاستهلاكية وفرض القيود على الواردات الاستهلاكية من السلع غير معروفة المنشأ وذات المواصفات السيئة والتي غمرت السوق الليبي في السنوات الأخيرة، بالمقابل زيادة حجم الواردات الرأسمالية التي تدعم الإنتاج المحلي وتنوعه
3. دعم المشاريع الصغرى الإنتاجية ودعم تحول العمالة المتركزة في القطاع العام الي القطاع الخاص وتحديد الحد الادني لمستويات الأجور في القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة سياسية وامنية واقتصادية للمستثمر الأجنبي.

14- قائمة المراجع

- وليد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010
- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ، الرياض،1999.
- عبد الفتاح عبد السلام بوحبيل ، التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة قاريونس ، ط، 2 . 1998.
- جو جارات، ترجمة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،2015.

- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002ـ
- عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة ،2009.
- نوال محمود، دراسة بعنوان: استخدام منهج التحليل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية على التضخم، العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد4، العدد 7، 2011
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة،
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة
- وزارة التخطيط، نشرة الحسابات القومية،2006-2019
- وزارة التخطيط، مصلحة التعداد والاحصاء، تقارير متنوعة
- وزارة التخطيط، احصائيات التجارة الخارجية ،2010.
- الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، تقارير متنوعة